



المكتب الوطني

بيان

المكتب الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية يندد بمحاولة تدرّج لغة التدريس، ويُسائل الوزارة الوصية عن مصير المذكرة التي رفعها إليها بشأن مناهج التربية الإسلامية المراجع في يونيو 2016، ويدعو إلى الرفع من الغلاف الزمني للمادة باعتبارها مادة لترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والمواطنة.

عقد المكتب الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية لقاءه العادي يوم السبت 12 محرم 1440 هـ/22 شتنبر 2018م، لمواكبة مستجدات ورهانات الدخول المدرسي للموسم 2018/2019م، وتدارس فيه جملة من القضايا المرتبطة بنظامنا التربوي التعليمي، مستحضرا الجهود الحثيثة المبذولة في هذا الصدد، ومنوها بكل المبادرات الجادة والصادقة الهادفة إلى تجاوز المعوقات والتعثرات، ومُستعرضا جملة من الملاحظات التي عبر عنها أطر وأساتذة المادة حول الدخول المدرسي، ليُتوج اللقاء بإصدار البيان الآتي:

أولا: قضايا عامة:

- 1- التنويه بالمبادرة الملكية وكل المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لمنظومة التربية والتعليم والتكوين المهني، وفتح أورش جديدة للدعم الاجتماعي من أجل تحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص.
- 2- تثمين العناية بالتعليم الأولي، مع التأكيد على ضرورة توفير شروط تحقيق أهدافه وغاياته.
- 3- التنديد بمحاولة تدرّج لغة التدريس، باعتبارها خرقا للدستور.
- 4- دعوة الوزارة الوصية إلى تشديد المراقبة على مؤسسات القطاع الخاص، ومراقبة مقرراتها، وفحص مضامينها قبل الترخيص باعتمادها، خاصة في التعليم الابتدائي.

ثانيا: قضايا خاصة بمادة التربية الإسلامية

- 1- مطالبة الوزارة الوصية بتوضيح موقفها من المذكرة التي رفعتها الجمعية إلى كل الجهات المسؤولة على قطاع التعليم بخصوص منهاج التربية الإسلامية المُراجَع، والذي لا زال يثير جدالا بين الممارسين في غياب استكمال الوثائق التربوية المرتبطة بالتنزيل والتكوين المستمر.
 - 2- استنكار ما أقدمت عليه الوزارة الوصية من إقصاء مادة التربية الإسلامية من الامتحان الوطني للبكالوريا في المسالك المهنية، مما يشكل تراجعا عن مكتسب طالما طالب به أساتذة ومؤطرو المادة باعتبارها مادة الهوية الدينية والحضارية للأمة.
 - 3- دعوة الوزارة إلى إدراج مادة التربية الإسلامية في المعاهد العليا ومؤسسات تكوين الأطر كمدخل لترسيخ قيم الهوية الإسلامية والوطنية، وتخليق الحياة الإدارية والاجتماعية.
 - 4- الدعوة إلى إيلاء التعليم الأصيل بصيغته الجديدة المكانة التي تليق به سواء من حيث الفئة التي تلجّه، أو استكمال هيكلته، أو توفير الكتب المدرسية الخاصة به، أو التكوين المستمر لأطره.
 - 5- المطالبة بإعداد عُدّة موحدة خاصة بتقويم المستلزمات في مادة التربية الإسلامية، مع التنويه بمبادرة منسقية المادة بأكاديمية سوس ماسة.
 - 6- المطالبة بالرفع من الغلاف الزمني لمادة التربية الإسلامية والزيادة في معاملها، خاصة في الشعب العلمية والتقنية ذات الحصص الواحدة، والتي تشكل نشاطا بين بقية المواد الدراسية.
 - 7- ضرورة احترام التخصص في تدريس مادة التربية الإسلامية، والتحذير من إسنادها إلى غير أهل الاختصاص بدعوى التجانس بين المواد؛ لما يترتب على ذلك من آثار سلبية على ما يُقدّم للمتعلم من أحكام ومعارف ومفاهيم شرعية وقيم إسلامية.
 - 8- الدعوة إلى فتح سلك التبريز الخاص بمادة التربية الإسلامية على غرار المواد الأخرى.
 - 9- الاستغراب الشديد للطريقة التي تم بها تدير الحركة الانتقالية لهيأة المراقبة والتفتيش (مفتش واحد في أربع مقاطعات ومفتشان في مقاطعة واحدة).
- وختاما فإن المكتب الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية وهو يدعو الوزارة الوصية والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث والعلمي، وجميع الشرفاء والمحبين لهذا الوطن إلى معالجة الاختلالات والإشكالات العميقة التي يشهدها نظامنا التربوي والتعليمي، يعلن استعداداه للانخراط الفعّال في جميع المبادرات التي تطمح إلى الارتقاء بجودة التعليم وترسيخ قيم المواطنة، كما يهيب بجميع أطر وأساتذة إلى الإسهام الإيجابي في تفعيل مقتضيات الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين، والعمل على ترسيخ مدرسة المواطنة.

رئيس الجمعية المغربية
لأساتذة التربية الإسلامية
أد : محمد الزياغ